عضو مكتب تنفيذي: عند بدء عمل الساحات التفاعلية يصبح هناك تشدد في مسألة الحد من البسطات المخالفة

تخصيص ٦٠٠ مواطن ببسطات ضمن ١٠ ساحات بدمشق.. ووعود بأعداد أكبر قريباً

٥٠ بالمئة من البسطات ضمن الساحات التفاعلية لذوي الشهداء ومصابي الحرب

| فادي بك الشريف

بينما تراخت الجهات المعنية في تخصيص المواطنين ببسطات ضمن الساحات التفاعلية التي تم الإعلان عنها مؤخراً استغل أصحاب البسطات هذا الوضع لنشهد انتشاراً كبيراً في مختلف المناطق.

هذا ولوحظ ازدياد كبير بعدد المخالفات عن الفترة الماضية، ولاسيما في منطقة البرامكة (على سور حرم الجامعة) والباب الرئيسي لكليتي الحقوق والشريعة، والطريق المحاذي لمشفى التوليد الجامعي إضافة إلى الطريق المحاذي لوكالة سانا دون أن ننسى الرصيف المؤدي إلى تجمع كليتي الفنون الجميلة والتربية والاقتصاد، وغير ذلك من المناطق والأسواق التي تشهد انتشار العديد من المخالفات.

وللعلم السبب الرئيسي لانتشار هذه البسطات هو عدم وجود البديل منها في ظل الأوضاع المعيشية السائدة، الأمر الذي جعل التراخي في تخصيص الساحات التفاعلية دافعاً كبيراً لانتشار البسطات والتمدد أكثر فأكثر، حتى بتنا نشهد أرصفة دمشق تتزين بجميع أنواع البسطات من مختلف السلع والمواد والاحتياجات من اكسسوارات ومستلزمات مدرسية وغذائيات وألبسة والكترونيات وغيرها الكثير من المواد، حتى أصبحت أشبه بمولات تتصدر أجنحتها أرصفة الشوارع الرئيسية في العاصمة.

وبينما تعذّر التواصل مع المدير المكلف دوائر الخدمات في محافظة دمشق ريما جورية لعدم ردها على الاتصالات، ونظراً لأن المكتب التنفيذي لقطاع الخدمات والمرافق أصبح شاغراً بعد عزل عضو المكتب، تواصلت «الوطن» مع عضو المكتب التنفيذي لقطاع الأملاك في محافظة دمشق مجد الحلاق الذي كشف لـ«الوطن» عن صدور قرار من المكتب التنفيذي بتخصيص مقدمي الطلبات للحصول على الإشغال ضمن الساحات التفاعلية وذلك بعد دراسة جميع الطلبات ومدى تحقيقهم للشروط المطلوبة، علماً أن الطلبات التي حظيت بموافقة المكتب التنفيذي تعود للمواطنين العاديين «المدنيين»، في حين هناك طلبات مقدمة لذوي الشهداء ومصابي الحرب تُدرس عبر لجنة مشتركة.

وقال الحلاق: بعد صدور قرار المكتب التنفيذي بتخصيص المقبولين بالمراكز التفاعلية ضمن الساحات، تم تحويل الموضوع إلى مديرية الأملاك ليصار إلى مراجعتها ومنه لدفع الرسوم المترتبة عليه والبدء بتخصيصهم، ذاكراً أن عدد الطلبات المقدمة إلى المحافظة وصل إلى ٦٧٠ طلباً تمت دراستها وصدر قرار بتخصيص المستوفين للشروط.

وأضاف الحلاق: إن نصف البسطات في الساحات تخصص لذوي الشهداء ومصابي الحرب والنصف الآخر لبقية المواطنين، مؤكداً أنه بناء على توجيهات المحافظ تم تجهيز مختلف الساحات بـ٦٠٠ بسطة للمواطنين ممن تم اختيارهم وتنطبق عليهم الشروط اللازمة لحجز بسطة والحصول على التراخيص اللازمة لمدة عام قابلة للتجديد.

هذا وتوزعت الأعداد في كراج صيدنايا ٣٣ رخصة، ومرآب السويقة ٦٢ رخصة، ومرآب سانا خلف مجمع الأمويين ٥٠ رخصة، وابن النفيس جانب المشفى ١٦ رخصة، وابن عساكر ١٦٦ رخصة، وسوق الهال القديم ٧٩ رخصة، ومرآب الصوفانية ٨٢ رخصة، والطبالة جانب جسر جرمانا ٢٤ رخصة، وكراج نهر عيشة ٢٨ رخصة، وسوق التضامن ٥٠ رخصة. علماً أنه تم التعميم إلى مديرية دوائر الخدمات لمخاطبة جميع الدوائر بدمشق لموافاة مديرية الأملاك بمناطق ومواقع متاحة مقترحة من الممكن عرضها على المكتب التنفيذي ليصار إلى اعتمادها مواقع إضافية خلال الفترة القادمة.

وأكد الحلاق أنه عند بدء عمل الساحات التفاعلية يصبح هناك تشدد في مسألة الحد من البسطات المخالفة وخاصة قرب حرم الجامعة، علماً أن هناك توجها للتوسع بعد الساحات التفاعلية مع الاستمرار بتقديم الطلبات خلال الفترة القادمة ودراستها عبر المكتب التنفيذي، وبالتالي عند تأمين البديل لا حجة على الإطلاق لانتشار البسطات المخالفة.

وكان المكتب التنفيذي حدد الأوراق الثبوتية اللازمة متضمنة طلب تسجيل (استمارة مجانية) يحصل عليها من مركز خدمة المواطن، وصورة عن الهوية الشخصية، وسند إقامة صادر عن محافظة دمشق حصراً، ووثيقة غير موظف، ووثيقة غير محكوم، وبيان عائلي للمتزوج، إضافة إلى صورة عن بطاقة الإعاقة للأشخاص ذوي الإعاقة.

ومتابعة الموضوع من مديريتي الصيانة وهندسة المرور

هذا وحددت المحافظة الساحات التفاعلية، ضمن كراج صيدنايا ومرآب الصوفانية (مسرب من المرآب) والسويقة مقابل مكتب دفن الموتى، وفي حي الزهور وحاميش ونهر عيشة والزيلطاني وقرب وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وخلف وكالة سانا (ما يسمى سوق التهريب) وجزء من ابن عساكر وغيرها من المناطق التي تلبي الرغبات وتلقى الرضا حسب توزع القطاعات، في حين قدر عدد البسطات المقرر تخصيصها

لا حلول مبشرة.. والمبادرات دون المستوى المطلوب

معاناة مواطني الحسكة مع مياه «علوك» إلى الواجهة من جديد

| الحسكة- دحام السلطان

عادت إلى الواجهة مجدداً معاناة انقطاع مياه محطة علوك «المحتلة من النظام التركي»، عن أكثر من مليون إنسان في مدينة الحسكة وضواحيها وريفها الغربي، لتستمر الأزمة الكارثية، التي كانت قد استمرت خلال الفترات الماضية تسعة أشهر متوالية قبل أن تعود إلى العمل آخر مرة في اليوم الأول من شهر أيلول الماضي، لتوقف وتخرج عن الخدمة في اليوم الرابع من شهر تشرين الأول الجاري، نتيجة لاستهداف محطة تحويل كهرباء بلدة عامودا ٢٠/٦٦ ك. ف، من مسيّرات الاحتلال التركي، التي بدورها تقوم بتغذية محطة كهرباء بلدة الدرباسية المغذية لمحطة آبار علوك بالتيار الكهربائي، وأدت إلى توقفها عن العمل، لتستمر المعاناة وتتكرر للمرة التاسعة والثلاثين منذ احتلال النظام التركي للمحطة في مثل هذه الأيام من شهر تشرين الأول لعام ٢٠١٩.

وتشير الأوضاع الراهنة في الحسكة إلى أن عملية تبادل الأدوار بالنسبة لمنع وصول التيار الكهربائي وقطع المياه المنهج في المحطة من الاحتلالين «الأميركي والتركي» الواقعة في ريف مدينة رأس العين المحتلة لا تزال على حالها، ولا جديد قد يبشّر بانفراجات قطعية أو حلول جذرية باتجاهها، على الرغم من جميع المساعي الحكومية والمنظمات الدولية وعن طريق الضامن المتمثل بالصديق الروسي، لحل هذه المشكلة التي لا تزال جارية إلى الآن، ولا حلول جذرية ونهائية وقطعية بشأنها إلا بعودة المحطة إلى مؤسسة المياه بالمحافظة ودخول العاملين في مؤسسة مياه الحسكة فيها للإشراف عليها بشكل مباشر.

وأكد مواطنو محافظة الحسكة أن مسألة انقطاع مياه الشرب باتت وبشكل واضح وصريح تهدد وجودهم وبقاءهم على قيد الحياة نتيجة لعدم قدرتهم على تأمين مياه الشرب الـ«موثوقة المصدر»، التي هي من نوع المياه الكلسية الضارة للاستخدام البشري لفترات طويلة، وفي الوقت الذي أصبحت اليوم تخضع تعرفتها الشرائية لقانوني العرض والطلب، وبات ينطبق على أسعار شرائها ما ينطبق على أسعار الحسكة فيها للإشراف عليها بشكل مباشر.

المواد السلعية الاستهلاكية الأخرى الموجودة في السوق، وأن أسعار البراميل الخمسة اليوم من المياه، باتت تعرفتها تصل إلى ٣٥ ألف ليرة كأقل تقدير، وأن جميع المبادرات الأهلية الفائتة لم تعد تفي بالغرض وتلبي الحاجة الملحة للوصول إلى حاجتهم اليومية من مياه الشرب، في الوقت نفسه، في ضوء إغلاق المساعي الدولية اليوم في محطة «علوك» لأسباب التي تمت الإشارة إليها.

وأكد مدير عام مؤسسة المياه محمد العثمان أن ورش الصيانة الفنية في المؤسسة العامة للمياه، كانت قد دخلت محطة «علوك» آخر مرة، في الأيام الثلاثة الأخيرة من شهر آب الماضي، وبمساعي عدد من المنظمات الدولية «المرخّصة» والعاملة في الشأن الإنساني بالمحافظة، عن طريق الصديق الروسي، وأنها قد قامت يومها بتنفيذ عمليات الصيانة وإعادة التأهيل للآبار في المحطة والبالغ عددها ٢٢ بئراً من أصل ٣٤ بئراً، كما أشرفت على جاهزية أربع مضخات أفقية من أصل ست مضخات فيها، واستمرت عمليات ضخ المياه منذ تلك الفترة باتجاه مدينة الحسكة وضواحيها مروراً بخزانات محطة الحمّة، إلى أن قام النظام التركي بقصف محطة التحويل الكهربائي في بلدة عامودا المغذية لمحطة آبار علوك عن طريق محطة التحويل الكهربائي ببلدة الدرباسية، مضيفاً إن ورش الصيانة الفنية في المؤسسة جاهزة للتدخل الفني والدخول إلى المحطة في أي فترة تطلب منها، لمتابعة عملها الاعتيادي والدوري، إذا تم السماح لها بذلك عن طريق الجهات الحكومية والمنظمات الأممية المشار إليها.

وفي السياق فقد أوضح مصدر في الشركة العامة لكهرباء محافظة الحسكة، أنه لا مشكلة فنية في التيار الكهربائي اليوم، الذي أصبح يصل بلدة الدرباسية من محطة تحويل مدينة القامشلي الجنوبية، والذي بدوره يقوم بتغذية محطة آبار بلدة الدرباسية، والذي بإمكانه أن يصل إلى محطة آبار «علوك» من دون أي إشكالات فنية قد تعوق العمل، ولكنه لم يصل محطة آبار «علوك» إلى الآن لظروف خارجة عن إرادة الشركة العامة لكهرباء المحافظة.

الرغم من أنها دون المستوى، بعد إخفاق جميع المساعي الحكومية المركزية من معالجة الواقع بشكل جذري الذي وصلها كما هو عبر إداراتها الفرعية بالمحافظة، وهي العاجزة عن تقديم هذه الخدمة التي أصبحت حاجة ملحة وإنسانية في الوقت نفسه، في ضوء إغلاق المساعي الدولية اليوم في محطة «علوك» لأسباب التي تمت الإشارة إليها.

وأكد مدير عام مؤسسة المياه محمد العثمان أن ورش الصيانة الفنية في المؤسسة العامة للمياه، كانت قد دخلت محطة «علوك» آخر مرة، في الأيام الثلاثة الأخيرة من شهر آب الماضي، وبمساعي عدد من المنظمات الدولية «المرخّصة» والعاملة في الشأن الإنساني بالمحافظة، عن طريق الصديق الروسي، وأنها قد قامت يومها بتنفيذ عمليات الصيانة وإعادة التأهيل للآبار في المحطة والبالغ عددها ٢٢ بئراً من أصل ٣٤ بئراً، كما أشرفت على جاهزية أربع مضخات أفقية من أصل ست مضخات فيها، واستمرت عمليات ضخ المياه منذ تلك الفترة باتجاه مدينة الحسكة وضواحيها مروراً بخزانات محطة الحمّة، إلى أن قام النظام التركي بقصف محطة التحويل الكهربائي في بلدة عامودا المغذية لمحطة آبار علوك عن طريق محطة التحويل الكهربائي ببلدة الدرباسية، مضيفاً إن ورش الصيانة الفنية في المؤسسة جاهزة للتدخل الفني والدخول إلى المحطة في أي فترة تطلب منها، لمتابعة عملها الاعتيادي والدوري، إذا تم السماح لها بذلك عن طريق الجهات الحكومية والمنظمات الأممية المشار إليها.

وفي السياق فقد أوضح مصدر في الشركة العامة لكهرباء محافظة الحسكة، أنه لا مشكلة فنية في التيار الكهربائي اليوم، الذي أصبح يصل بلدة الدرباسية من محطة تحويل مدينة القامشلي الجنوبية، والذي بدوره يقوم بتغذية محطة آبار بلدة الدرباسية، والذي بإمكانه أن يصل إلى محطة آبار «علوك» من دون أي إشكالات فنية قد تعوق العمل، ولكنه لم يصل محطة آبار «علوك» إلى الآن لظروف خارجة عن إرادة الشركة العامة لكهرباء المحافظة.

٤٥ ألف مسن و٤٦ ألف مسنة فوق الـ٧٥ سنة

٢١٣ ألف مسن زارتهم فرق الرعاية التخصصية

| محمود الصالح

كشف تقرير لرعاية المسنين في مديرية الرعاية الصحية الأولية عن تسجيل أكثر من ٢١٣ ألف مسن خلال النصف الأول من العام الحالي في مختلف المحافظات من خلال دوائر الرعاية الصحية الأولية، وقامت الفرق المتخصصة في أعمال الرعاية الصحية بأكثر من ٣٣٩ ألف زيارة إلى المسنين.

وبين التقرير الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه أنه بلغ عدد المسنين الذكور من عمر ٦٠ إلى ٧٥ سنة الذين تمت زيارتهم بحدود ١١٨ ألف مسن، أما المسنون فوق ٧٥ فقد بلغ عددهم حوالى ٤٥ ألف مسن، بينما كان عدد الإناث المسنات بين ٦٠ إلى ٧٥ واللواتي تمت زيارتهن ١٢٩ ألف مسنة، أما من هن أكبر من سن ٧٥ سنة فقد بلغ عددهن أكثر من ٤٦ ألف مسنة.

وعن الخدمات التي قدمت للمسنين فقد بلغ عدد الخدمات القليبة للمسنين خلال النصف الأول من العام الحالي ٦٢٢٨١ خدمة قلبية، أما التوتر الشرياني فقد بلغ عدد الخدمات لكبار السن ١٢٣٨٠٩ حالات، على حين بلغ عدد خدمات داء السكري للمسنين ١١٥٥٣٠ حالة.

ووفقاً للتقرير فان حالات الخدمة الرئوية بلغت ١٢٨٦٦ خدمة، أما الخدمات الوضيمية للمسنين فقد تجاوزت ١٤٣١٩ خدمة، فيما كانت الخدمات المفصلية والعظمية ١٩٠٤٥ خدمة لكبار السن، وكان عدد الخدمات العصبية والنفسية ٧٨٠٣ خدمات، وقدمت لهم كذلك ٨١٨٠ خدمة متعلقة بالأمراض البولية والتناسلية، وبالنسبة للأمراض الجلدية بلغت ٨٥٨٢ خدمة.

وبين التقرير أن المسنين حصلوا خلال النصف الأول من هذا العام على ٦٢١٧ خدمة في أمراض العين و٥٧٦٤ خدمة في أمراض الأذن، كما أن هناك خدمات أخرى غير مذكورة بلغ عددها ٣٣ ألف خدمة، بينما كانت الحالات التي اقتضت إجراء إحالة لها إلى مراكز تخصصية ١٤٧٠٤ حالات، منها ٣٦٩٣ حالة إلى المراكز الصحية و٨٣٠ حالة إلى المشافي وأكثر من ١٠ آلاف حالة إلى مراكز أخرى، أما بالنسبة للخدمات المطلوبة لمن أجريت لهم إحالة فهي ١٢٦٧٧ تحليلاً مخبرياً و٦٠٩ حالات تصوير أشعة و١٢٤٠ حالة تخطيط قلب وإيكو.

وبذلك يكون عدد الخدمات المقدمة لكبار السن خلال النصف الأول من خلال دائرة المسنين قد تجاوز ٤٥٠ ألف خدمة متنوعة مجانية بشكل كامل.

٢٥ بالمئة فقط نسبة توزيع مازوت التدفئة في السويداء

عضو مكتب تنفيذي لـ«الوطن»: وفق الكميات الواردة للمحافظة سينتهي الدور الأول في آذار العام القادم

| السويداء- عبير صيموعة

رغم أن الموعد النهائي لإنهاء توزيع مازوت التدفئة للدفعة الأولى بمعدل ٥٠ ليتراً لكل بطاقة من المفترض أن ينتهي كانون الأول إلا أن كميات المازوت التي تم توزيعها لا تتجاوز ربع الكمية حتى تاريخه على مستوى المحافظة.

وأشار مدير فرع المحروقات في السويداء جهاد البرنوطي لـ«الوطن» إلى أن عدد البطاقات الأسرية التي قامت بطلب مادة المازوت وصل إلى ١٣٢ ألفاً و٧٥٤ بطاقة منها ٣٢ ألف بطاقة تم تنفيذها و٩٧ ألفاً و٧٠٩ بطاقات قيد الانتظار في حين يوجد ١٠١ بطاقة قيد التنفيذ حيث لم تتجاوز نسبة التنفيذ الـ٢٥ بالمئة من كامل الكميات والذي تعود أسبابه إلى تخصيص نسبة ١٥ بالمئة من الكميات الموردة للمحافظة من المازوت يومياً للتدفئة والتي تصل إلى ٩ صهاريج ونصف الصهريج فقط.

بدوره عضو المكتب التنفيذ المختص بقطاع المحروقات في المحافظة سمير الملحم أكد لـ«الوطن» أنه بعد تخفيض مخصصات المحافظة من مادة المازوت من ١١ صهريجاً يومياً إلى ٩ صهاريج ونصف الصهريج فإنه وفق الكميات الموردة للمحافظة للمادة فإن عمليات توزيع مازوت التدفئة للدفعة الأولى لن تنتهي حتى بداية العام القادم لعدم كفاية الكميات المخصصة للتدفئة من تغطية طلبات الدفعة الأولى بوقتها على أقل تقدير.

ولفت إلى أنه تم تسطير كتاب من اللجنة المركزية للمحروقات في المحافظة وتم عن طريق أعضاء مجلس الشعب تقديمه لوزير النفط والثروة المعدنية تم ضمنه المطالبة بضرورة زيادة الكميات الواردة إلى المحافظة بمعدل ١١ طلباً يومياً على أقل تقدير إضافة إلى طلب إعادة الإجراء الذي تم اتخاذه في العام الماضي وهو منح سبعة طلبات إضافية كل يوم جمعة لزيادة نسبة التوزيع في المحافظة.

وأوضح الكتاب أن عدد البطاقات الأسرية في السويداء يزيد على ١٣٢ ألف بطاقة وفي ضوء الكميات الواصلة من المازوت إلى المحافظة وتخصيص فقط ١٥ بالمئة منها لأغراض التدفئة فإنه لن يتم الانتهاء من توزيع الدفعة الأولى حتى نهاية آذار العام القادم لأن الدور الأول حتى يجري الانتهاء من توزيع مخصصاته فإنه يحتاج إلى ٦٦٠ ألف ليتر أي ما يعادل ٣٠٠ طلب تقريباً قبل نهاية العام الحالي الأمر الذي يحتم ضرورة زيادة الطلبات اليومية من جهة وتخصيص طلبات إضافية نهاية كل أسبوع.

كما أكد الكتاب مقترح المحافظة توزيع ٢٠٠ ليتر لكل بطاقة بالمناطق الشديدة البرودة على ساحة القطر ومنها محافظة السويداء.

مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بالسويداء علاء مهنا أكد لـ«الوطن» أنه يتم توزيع مازوت التدفئة للأهالي في المدينة عن طريق تخصيص صهاريج للأحياء يتم توزيعها والإشراف عليها من اللجنة الفرعية لمجلس مدينة السويداء وبإشراف لجان الوحدات الإدارية في المدن والبلدات والقرى.

وأوضح أن اختصاص مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك المعايرة والترخيص مع القيام بجولات مراقبة على تلك الصهاريج

ولفت مدير التجارة الداخلية إلى أنه تم تحديد أجور تلك الصهاريج بـ١٠٠ ليرة لكل ليتر حيث تتم إضافة خمسة آلاف ليرة على ثمن كل ٥٠ ليتراً يتم توزيعها وفق كل بطاقة أسرية.